

دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي - بحث استطلاعي - في الهيئة العامة للضرائب

سالم محمد عبود

مركز بحوث السوق وحماية المستهلك / جامعة بغداد

تاريخ قبول النشر: 2016 / 4 / 25

تاريخ استلام البحث: 2016 / 1 / 10

الخلاصة

يهدف البحث الى التعرف على مفهوم الضرائب الخضراء ودورها في الحد من التلوث البيئي عبر استطلاع اراء عينة من المكلفين والعاملين في الهيئة العامة للضرائب والبالغ عددهم (200) فرد. وتم اعتماد الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات من العينة والتي حلت استجاباتهم باستخدام البرنامج الاحصائي (10 - spss) واحتساب النسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات كان من ابرزها قلة التشريعات في مجال الضريبة البيئية وصعوبة وجود مقياس او معيار قياسي وقلة الافراد المتخصصين مما يصعب عملية تطبيق نظام الضريبة البيئية، فضلاً عن عدم وجود تخطيط لتطبيق الضرائب البيئية، ان هناك حالة من الازدواج في التطبيق ما بين الهيئة العامة للضرائب ووزارة البيئة، ومن اهم التوصيات كانت اصدار التشريعات اللازمة في مجال الجباية الضريبية البيئية والغرامات الخاصة بالتلوث البيئي والاضرار الناجمة على الحياة ومقومات البيئة وسلامة الانسان. ادخال تطبيقات نظم ادارة الجودة والبيئة ضرورة إيجاد معايير بيئية تتناسب مع المقومات المحلية عملية ومنسجمة مع المعايير الدولية وذلك لضمان فرض رقابة بيئية على الأنشطة الملوثة للبيئة.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، الضرائب البيئية (الخضراء)، التلوث البيئي، حماية البيئة.



The role of green taxes in the reduction of environmental pollution- exploratory search- in the GCT.

Salem Mohammed About
Market Research and Consumer Protection Center/
University of Baghdad

Abstract

The research aims to identify the concept of green taxes and their role in reducing environmental pollution through the poll of Abnh of taxpayers and employees of the General Authority for taxes totaling 200 individual .autam adoption of the resolution as a tool head for the collection of data and information from the sample and analyzed their responses using a statistical program (spss - 10), and calculating the percentages and the arithmetic mean, standard deviation and research found to a number of conclusions, notably the lack of legislation with the challenges and the difficulty of the existence of a measure or a standard lack of planning for the application of environmental taxes that the state taxation application between the General Commission for taxes and the Ministry of environment and the most important recommendations were to issue the necessary legislation in the field of tax collection and environmental fines for environmental pollution and damage caused to life and the elements of the environment and human safety. The introduction of quality and environmental management systems, environmental standards need to find a match with local ingredients and process consistent with international standards and applications so as to ensure the imposition of environmental controls on polluting activities to the environment.

Key words: taxes, environmental taxes (green), environmental pollution, protection of the environment

المقدمة

ان المحافظة على البيئة وحمايتها تعد مسؤولية مشتركة تتحملها الدولة والمؤسسات والافراد وخصوصا في ظل التعسف واللاتوازن في استخدام الموارد مما اثر على التوازن ونجم عنها حالة من التدهور البيئي. لذا اصبح رفع الوعي وايجاد التشريعات ومناهج تربوية ضرورة وطنية وحضارية وتمثل فكرة البحث بكيفة حماية البيئة والحد من التلوث من خلال تطبيق الغرامات البيئية وايجاد تشريعات اللازم وعليه اشتمل البحث على المباحث الاتية:

- المبحث الاول: منهجية البحث.
- المبحث الثاني: الجانب النظري.
- المبحث الثالث: الجانب العملي.
- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا/ مشكلة البحث:

ما زالت تتعرض البيئة ومكوناتها لإشكال من الانتهاك من قبل جهات متعددة رغم كل المناداة والتشريعات العالمية والمحلية. كما ان مفاهيم الضرائب البيئية مازالت غير معروفة ومحدودة التطبيق ويمكن تحديد مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الاتية:

1. ما المدخل المفاهيمي للضرائب الخضراء؟
2. ماهي اهمية الضرائب الخضراء واهدافها؟
3. ما الاسباب الموجبة للضرائب الخضراء ومساوى تطبيقها؟
4. ماهي التحديات التي تواجه الضرائب الخضراء؟ وماهي مقومات تطبيقها في العراق؟

ثانيا/ أهمية البحث:

ويمكن بلورة الاهمية من خلال الاتي:

1. تطوير إمكانية الادارة البيئية في العراق وتحسين إدارتها بالتعامل مع المستجدات من المشاكل.
2. تقويم الأداء للإدارة البيئية في مجال حماية البيئة وتحسينها.
3. دعم الملاكات العاملة في مجال الضرائب بالتعرف على مناهج قياس كلفة الاضرار وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي.

4. بناء مناهج واسس اقتصادية وواقعية في تحديد الضرائب البيئية ونسبتها وفق معايير صحيحة.

ثالثا: أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم الضرائب الخضراء ودورها في الحد من التلوث البيئي عبر استطلاع آراء عينة من العاملين والمكلفين في المنظمة المبحوثة.
2. تحديد أهمية الضرائب الخضراء وأهدافها لضمان بيئة سليمة وصحية من خلال رفع الوعي البيئي لدى الافراد.
3. بيان الاسباب الموجبة لتطبيق الضرائب الخضراء و مساوى التطبيق.
4. تشخيص التحديات التي تواجه التطبيق واليات ومقومات التطبيق في العراق.

رابعا/ منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الاستطلاعي من خلال استطلاع آراء عينة من المبحوثين، ومن ثم تحليل البيانات والمعلومات المستحصل عليها واستخلاص النتائج منها.

خامسا/ حدود البحث:

1. الحدود المكانية: وتتمثل بالهيئة العامة للضرائب.
2. الحدود الزمانية: وتمتد للفترة من (2014/7/1) الى (2014/11/30).

سادسا/ موقع اجراء البحث ومسوغات الاختيار:

تم تطبيق البحث في الهيئة العامة للضرائب بوصفها واحدة من أقدم المؤسسات الضريبية في العالم العربي فقد شرع العراق أول قانون لضريبة الدخل غداة تأسيس الحكومة الوطنية عام 1920 اذ صدر قانون ضريبة الدخل رقم 52 في عام 1927. وعلى ضوءه تشكلت مديرية ضريبة الدخل ومن ثم تشكلت مديرية ضريبة العقار عام 1923 ثم الغي قانون رقم 52 وحل محله القانون رقم 36 لسنة 1939 وعند إلغاءه حل محله القانون رقم 35 لسنة 1956. ثم الغي هو الآخر ليحل محله القانون رقم 95 لسنة 1959 واستقر تطبيقه على ضريبة الدخل لمدة طويلة ثم ألغي واصدر قانون رقم 113 لسنة 1982 ولازال ساري المفعول على الرغم من خضوعه لتعديلات كثيرة في ضوء التطورات الجارية في العراق. أما قوانين الضرائب في بقية الدول العربية فقد صدرت في أربعينيات القرن الماضي. استحدثت الهيئة العامة للضرائب بتاريخ 27 / 2 / 1982 استنادا" إلى قانون وزارة المالية المرقم 92

لسنة 1981 وبقيت الهيئة هي احدى تشكيلات وزارة المالية دمج مديرية الدخل العامة والتي كانت تطبق قانون ضريبة الدخل مع مديرية الواردات العامة والتي كانت تطبق قانون ضريبة العقار وسميت الهيئة العامة للضرائب حيث حلت محل مديرتي ضريبة الدخل والواردات العامة اما القوانين المسؤولة عن تنفيذها الهيئة العامة للضرائب فهي قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1983 المعدل. قانون ضريبة العقار رقم 163 لسنة 1959 المعدل. قانون ضريبة العرصات رقم 36 لسنة 1997 (1).

قانون ضريبة التراكات رقم 64 لسنة 1985 (الغي بموجب القانون رقم 33 لسنة 1994 على الوفيات الواقعة خلال فترة نفاذ) قرار ضريبة نقل ملكية العقار (القرار 120 لسنة 2002) تعليمات استقطاع ضريبة الاستقطاع المباشر رقم 1 لسنة 2007 بموجب تعليمات الموازنة الاتحادية لعام 2008 فقد تطور الهيكل الإداري للهيئة خلال مختلف مراحل التطور التي مرت بها الهيئة. وسائر هذا التطور احتياجات البناء المؤسسي الفني والجغرافي. فقد اصبح لها فروع منتشرة في كافة المحافظات 57 فرع ضريبي 20 في بغداد و 37 فرع في المحافظات فضلا عن الوحدات التخمينية في دوائر المرور العامة عدد 5 وحدة بالإضافة الى 14 قسم وهناك ثلاث معاونين يكون ارتباطهم مباشرة بمدير عام الهيئة العامة للضرائب كل منهم له صلاحيات لمتابعة مجموعة من الاقسام.

سابعا/ عينة البحث:

تم اعتماد العينة العشوائية العمدية والمكونة من 200 فردا من العاملين في المنظمة المبحوثة والجهات المستفيدة (المكلفين).

ثامنا/ اداة البحث:

تعد الاستبانة اداة لجمع المعلومات الخاصة بالبحث والتي تضمنت (37) فقرة موزعة على اربعة ابعاد وهي (المدخل المفاهيمي للضرائب الخضراء، اهمية الضرائب الخضراء واهدافها، الاسباب الموجبة للضرائب الخضراء ومساوئ تطبيقها، التحديات ومقومات تطبيق الضرائب الخضراء في العراق) واعتمدت الاستبانة لمقياس ليكرت الخماسي (اتفق بشدة، واتفق، وغير متأكد، لا اتفق بشدة لا اتفق) وبأوزان (1، 2، 3، 4، 5) على التوالي.

تاسعا/ الوسائل الاحصائية:

تم استخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (spss- 10) في احتساب النسب المئوية والوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري.

عاشرا/ وصف الاستبانة وعينة الدراسة:

اعتمد البحث على منهج (المنهج الوصفي) و (المنهج التحليلي) لأنهما الأكثر ملائمة لهدف لدراسة مبيناً أسبابها ونتائجها وتحليلاتها والتعرف على العوامل المؤثرة فيها تمثل مجتمع الدراسة وقد تم اعداد استبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة مع اخذ بنظر الاعتبار شروط التقويم والصدق والثبات. مع اجراء المقابلات الشخصية مع عدد ورؤساء الأقسام والوحدات اذ بلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (200) استمارة استبانة من مجموع عينة الدراسة القصدية البالغة (210) استبانة. وبعد إجراء التدقيق استبعد منها (10) كونها غير صالحة للتحليل الإحصائية. وتم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز spss-10 لتحليل البيانات ومعالجتها للحصول على النتائج وقد استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي إذ أعطيت خمسة اختيارات أما مدة توزيع الاستبانة على عينة الدراسة وجمعها فقد استغرقت من 15 / 7 / 2015 لغاية 2015/10/1.

المبحث الثاني: الجانب النظري دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث:

اولا/ مفهوم النظام الضريبي والضريبة البيئية:

يعد النظام لكل دولة جزء من مقوماتها السيادية والاقتصادية بل أداة مهمة في تحقيق برامج التنمية النظام الضريبي احد اهم الانظمة في الدول المتقدمة ولكل نظام مقومات خاصة به والضريبة بمعناها العام تمثل مبلغ من المال تقطعه السلطة وتجبر الدولة فرضها او من تخولهم على المكلفين تمكيناً للدولة للقيام بوظائفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولتغطية النفقات الحكومية وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (18). والتي تتم بموجب تشريعات وتعليمات وإن الهدف من فرض الضرائب ليس توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة فحسب بل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية الأهداف (7). فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساسا إلى اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول. وهناك أنواع تتفاوت في اهميتها مباشرة قد تكون ضرائب مباشرة و غير المباشرة او الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال وهناك مجموعة من المعايير والمتطلبات من الضروري

توافرها في الإدارة الضريبية لتحقيق النظام الضريبي الفعال ومن الاتجاهات الحديثة في نظم الضرائب هو الاهتمام بالبيئة وحمايتها من التلوث (14) اذ تمثل البيئة ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم ويشمل هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان، ونبات، التي يتعايش معها الإنسان (10) وقد حدد اعلان استوكهولم عام 1972 لحماية للتنمية والبيئة ماهية البيئة والمسؤولية في حمايتها حيث تعرضت البيئة ونظامها إلى اشكال من التعسف والتدهور مما انعكس على التوازن سواء في مكوناتها أو قدراتها مما انعكس بشكل مباشر على حياة الإنسان والمجتمع ومستقبل الأجيال وأصبحت للبيئة ومشاكلها هموم عالمية ومسؤولية. مما حصل تدهور للبيئة Environmental Collapse واستنزاف الموارد ونضوبها (4). فضلا عن ما اصابها من تلوث البيئة Environmental Pollution ولهذا يعد نظام الادارة البيئية مدخل لحماية البيئة والذي جاء مترامنا مع ظهور مصطلح التنمية المستديمة فمنذ ثمانينيات من القرن العشرين بدأت تظهر خطوات متميزة من اجل المحافظة على البيئة وتعد الضرائب احد الوسائل للحد من الملوثات وحماية البيئة والمحافظة على صحة الإنسان من كل الملوثات البيئية. في البدء لابد من معرفة ماهي الضريبة الخضراء او ما تسمى الضريبة البيئية او ضرائب التصحيح او ضرائب التلوث وجميعها معنى واحد فهي مبالغ مالية يتم دفعها جبرا الى الحكومة من قبل كل من يتسبب في تلوث البيئة (17). وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الضرائب البيئية بأنها (ضريبة قاعدتها أو أساسها وحدة طبيعية أو وكيل عنها والذي اثبت تأثيره السلبي على البيئة عرفيا أو تقليديا أو بالاتفاق، بالإضافة إلى الضرائب المتعلقة بالتلوث كل ضرائب النقل والطاقة تصنف على أنها ضرائب بيئية)(2) وتعد الضرائب الخضراء من أهم ادوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث البيئي مثل الضرائب على انبعاث الغازات من المصانع وضرائب النفايات وضرائب السيارات الملوثة للبيئة وتعد الضرائب البيئية من أنجح الأدوات والوسائل الاقتصادية الحالية للحماية البيئية، ولقد وجد استخدام الضريبة البيئية في مكافحة والحد من التلوث اهتمام من قبل الاقتصاديين المعاصرين، اذا في ظل هذه الضريبة تقوم المنشآت الملوثة للبيئة بالدفع مقابل الإضرار التي أحدثت بسببها تلوث البيئة وقد استند فرض الضرائب البيئية أساسا إلى القاعدة الأكاديمية التي اقترح (Arthur.C. Pigou) في كتابه (اقتصاديات الرفاهية) 1920 حول فرض الضريبة على السيئ بدلاً من الجيد فقد اقترح بيجو فرض ضريبة انبعاثات لكل وحدة تلوث تكون مساوية لقيمة الأذى أو الضرر الناجم عن

التلوث كوسيلة مناسبة لمساواة التكاليف الاجتماعية مع التكاليف الخارجية (15). اذا انه على عكس الشائع لا يتحدد بقيمة نقدية، ولكن بوحدة مادية كما حجم المخلفات أو كمية المُنبعثات نسبتها فالأصل هو وجود علاقة بين الوعاء الضريبي والأذى الذي يصيب البيئة (5).

تختلف الضرائب البيئية أو الخضراء عن باقي الضرائب الأخرى في النظام الضريبي في أساسها وكيفية تحديد مقدارها، لكونها تتعلق بالاستخدام الخاطئ للمكونات البيئية لذا كانه السبب الرئيسي لاستخدام الضرائب البيئية كأدوات في السياسة البيئية، يعود الى فشل السوق في تحقيق الكفاءة الاقتصادية فضلا عن وجود الآثار الخارجية لذا كانه وأن للجهود الدولية اثر في المحافظة على البيئة من خلال إبرام اتفاقية دولية بين الحكومات للحد من تلوث البيئة. وفي سباق ما تقدم فقد تبلورت أهمية الضرائب البيئية أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات أو الفعاليات التي أدت أليها. مما انها وتخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة وستعمل الضريبة كدافع لخلق إبداعات جديدة أنظف ووسائل ونقل أنظف تساهم في زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة فضلا عن تحفيزا للآخرين للقيام بذلك (8).

ثانيا/ أهداف فرض الضريبة البيئية ومساؤها(16):

1. إمكانية ضمان بيئة سليمة وصحية من خلال رفع الثقافة والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع والجهات ذات العلاقة.
2. تحفيز وتشجيع على عدم التعامل مع الملوثات او المواد المسببة لها من خلال فرض الجباية.
3. إن فرض الضريبة البيئية يساهم في الردع وإزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يتضمنها القانون او الإجراءات المشددة. (3).
4. إيجاد مصادر مالية تمكن الدولة من إزالة النفايات، فضلا عن، إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة ذات الفوائد المشتركة.
5. ان السبب الاقتصادي الأساسي لاستخدام هذه الضرائب ضمن السياسة البيئية هو ادخال تكاليف التلوث واستغلال البيئة ضمن اسعار البضائع والخدمات مما يوجه المتسببين الى المساهمة في حماية البيئة.

6. تطبيق مبدا من يلوث يدفع ويتحمل التكاليف الاجتماعية وهو بذلك يهدف إلى حماية الإنسان بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث.

وبالرغم من وجود عديد من المزايا للضرائب البيئية أيضا هنالك عديد من المساوئ أهمها(12):

1. تؤثر الضرائب البيئية على المنافسة الصناعية الوطنية اذا تم فرضها من جانب واحد.
2. تقود الضرائب البيئية إلى التهرب الضريبي على المدى البعيد، في المدى المنظور فمن الممكن انه العائد منها نتيجة الزيادة مع الزيادة.
3. التدريجية لمعدلات الضرائب وإيراداتها إن يزيد العائد منها.
- ستؤثر الضرائب البيئية سلبا على الفقراء أكثر من الأغنياء خاصة في مجال الضرائب المفروضة على الطاقة مما يدفع مؤيدي الضرائب البيئية الى تفضيل الضرائب التي يكون تأثيرها اقل على الفقراء أو يطالبون بدفع تعويضات للفقراء من جراء تضررهم من هذه الضرائب.
4. قد لا تقود زيادة الضرائب البيئية إلى تحسينات بيئية خاصة إذا ترافقت معها زيادة معدلات الضريبة.
5. يمكن أن تتضارب النوايا أو المقاصد التنظيمية للضرائب مع فكرة السياسة الضريبية الوقائية.

ثالثا أنواع الضرائب الخضراء :

تشمل أنواع الضرائب الخضراء الاتي(6):

1. الضريبة على المنتجات وهي الضرائب التي لها تأثير على السلع المنتجة المستهلكة والتي ينجم عنها مخلفات ويهدف هذه النوع من الضرائب لقياس حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعيا وصحبا. (3)
2. ضرائب الاستخدام وتمثل الضرائب الخاصة يتكفله الخدمات أو ما ينجم من الاستخدام الطبيعي مياه الأنهار والتي ظهرت في العديد من الدور المتقدمة كما تقسم الى ضريبة النفايات أو الانبعاثات (Emission tax) وضريبة الكربون (Carbon Tax) وضرائب النقل (Transportation Taxes) (17).

رابعاً/ المقاييس البيئية والمعايير:

نقسم المقاييس البيئية لأغراض الضريبة إلى الآتي(9):

1. المعيار البيئي حيث يتم تحديد المعيار البيئي بموجب قوانين التلوث التي من أكثر القوانين شيوعاً هو قانون تحديد المعايير البيئية. ويسعى تحديد المعيار وضع معدلات معينة من التركيز البيئي للمادة الملوثة فمثلاً المادة X تركيزها البيئي ميكروغرام بالتر المكعب وهناك أربعة معايير وهي معايير النوعية البيئية ومعايير الانبعاثات ومعايير خاصة بالمنتجات ومعايير خاصة بالطريقة التقنية للإنتاج

2. التراخيص القابلة للتجارة:

تم طرح هذه الفكرة من قبل ديرز 1986، حيث تقوم الجهة المنظمة لهذه التراخيص بالسماح بحد معين من أطلاقات التلوث وتصدر التراخيص التي تعرف باسم "موافقات التلوث" وبعد تحديد المعيار الذي يسمح بامتلاك هذه التراخيص القابلة للتجارة فإنه يمكن بيعها وشراؤها في سوق التراخيص.

خامساً الاهتمامات الإقليمية والدولية في تطبيق الضرائب الخضراء:

ان حماية البيئة اصبحت مسؤولية اخلاقية ومجتمعية اهتمت بها الامم المتحدة ومنظمات متخصصة وصدر من خلالها اتفاقيات وقواعد ومبادئ ارشادية وتم تطبيقها بدول متعددة من خلال اصدار القوانين وتفعيلها فقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) بإجراء مسح على 14 دولة عام 1987 اتضح انه بين 153 حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي إن 81 حالة منها اعتمدت على ضرائب التلوث، وقد كانت تلك الضرائب أو الرسوم حافزا حقيقيا على تحسين جودة البيئة. ومن خلال ومجهودات جماعية موحدة كما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي تأتي فكرة ضريبة الكربون من الحكومات وذلك عن طريق تحويل الضرائب من السلع والخدمات والاستثمارات إلى ضرائب على البيئة فقد استطاعت كل من اليابان وسويسرا التحكم في التلوث الضوضائي من خلال ضرائب او كما تسمى رسوم التلوث، كما استطاعت ألمانيا وإيطاليا وباستخدام ضرائب التلوث التحكم في تلوث المياه، وفي أمريكا تم الاعتماد على ضرائب الاستخدام بغرض التخلص من النفايات الصلبة مما شجع المستخدمين أو الوحدات الاقتصادية على تخفيض حجم المخلفات من الملوثات الصلبة وذلك من خلال عمليات إعادة التدوير(6).

بينما قامت فرنسا بفرض ضريبة على المخلفات الناجمة عن تشغيل محطات توليد الطاقة وتشغيل المنشآت الصناعية أما في إيطاليا فتم فرض ضريبة على الحقائق البلاستيكية لما ينجم عنها من ملوثات بيئية وكذلك فرضت الدانمارك ضريبة على مواد البناء لتحفيز الأفراد وفرضت إسبانيا ضريبة على الانبعاثات الناجمة عن إنتاج المياه كما قامت الحكومة المحلية في مدينة ميلانو الإيطالية بفرض ضريبة على السيارات التي تدخل مركز المدينة التاريخي لتقليل الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات وكذلك النرويج اعادتها كتابها منذ عام 2006 1991 بتطبيق ضريبة كربون عالية هي الأعلى . وقد اتجه الفقه الفرنسي إلى تحديد الطبيعة الحقيقية لمبدأ الملوث الدافع . قامت العديد من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات عدة لتخفيض الغازات الدفيئة المنبعثة منها اما على المستوى العربي في السنوات الماضية سعت عدة دول عربية لإنشاء جباية او ضريبة بيئية لكل دولة فهذه المجهودات الفردية منفردة من دولة إلى أخرى مثل : الجزائر وسوريا والسعودية والإمارات العربية المتحدة (11) فقد سعت الجزائر إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء سعت سوريا إلى الحد من الملوثات البيئية من خلال تشريع المرسوم التشريعي رقم 42 لسنة 2005 حيث تقتضي المادة الأولى من المرسوم بفرض رسم سنوي يسمى (رسم حماية البيئة) على جميع المركبات السياحية.

سادسا: التخطيط الضرائب الخضراء :

عند التخطيط للمحافظة على البيئة من التلوث هناك عدد من الخطوات (1):

1. تحديد الهدف البيئي.
2. تحديد السلوك الواجب تغييره.
3. تحديد الاشخاص من يجب تغيير سلوكهم.
4. الوصول الى النظام الضريبي الصحيح.
5. تحديد قوة النظام الضريبي.
6. مواجهة حقائق الجوانب المالية.

سابعا: التحديات التي تواجه سن قانون الضرائب الخضراء :

1. هناك مجموعة من التحديات التي تعوق استخدام اوسع للضريبة الخضراء وتتمثل بما يلي(11):

2. تغيير في الثوابت الأساسية كونها لا تفرض ان المقاس الواحد يتناسب مع كل الحالات.
3. ضعف الرقابة على الاداء البيئي من منظور مالي وفني.
4. تحتاج الى استخدام مزيج من التقنيات الحديثة والبحث عن افضل اسلوب.
5. حاجه واضع القانون الى السياسة البيئية والسياسة الضريبية الى ان يقيموا حوارا مشتركا.
6. صعوبة التأثير على السلوك بشكل فاعل وهذا يجد صعوبة تسويقية للضرائب.
7. الإرادة السياسية والاقتصادية وضرورة تغيير الواقع .
8. عدم وجود نظم الجودة الخاصة للإدارة البيئية مما مثل تحدي في تطبيق نظم الضرائب البيئية.
9. الحاجة الى افراد من ذوي الحس لبيئي ولهم الرغبة والخبرة.
10. نقص ادوات القياس والتقييم.
11. تزايد المطالب القانونية المتعلقة البيئية وما ينعكس عليه من تكاليف.

ثامنا: تطبيقات الضرائب الخضراء في العراق:

يعد نظام الضرائب في العراق من الأنظمة المتطورة فهو من أوائل الدول العربية التي صدر فيها أول قانون للضريبة فقد ظهر أول التشريع ضريبي عام 1927 حيث مثل قانون الضريبة الدخل كبذرة للسياسة الضريبة ثم صدر قانون الضريبة الكمركية رقم 56 لسنة 1931 وتنظيم ضرائب وقوانين جديدة بدء رقم 56 حتى 59 وقد تولت مديرية الأملاك العامة تنفيذ هذا القانون من الناحية الإدارية وعدت ضريبة العقار شكلاً من أشكال الواردات العامة وبعد قيام النظام الجمهوري في العراق صدر القانون المرقم 95 لسنة 1959 الخاص بضريبة الدخل وهكذا تواصلت القوانين وسنوات عام 1961 صدور تشريعات. وأخيراً صدر قانون ضريبة الدخل المرقم 113 لسنة 1982 المعدل الذي مازال نافذاً وتأسست الهيئة العامة للضرائب بعد دمج مديرية ضريبة الدخل العامة ومديرية الواردات العامة عام 1982(2).

إن أهم الخصائص التي اتسم بها النظام الضريبي في العراق هي (6):

1. الجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .
2. كثرة الإعفاءات و السماحات حيث نلاحظ توسع المشرع العراقي في الإعفاءات بهدف القضاء على الأثر السلبي للضرائب اقتصادياً واجتماعياً.
3. يتميز القانون الضريبي العراقي بكثرة التعديلات التي طرأت عليه.
4. يعد قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المكلف العربي مقيماً بمجرد دخوله للعراق بغض النظر عن المدة التي يقضيها.

تاسعا: حماية البيئة في العراق والقوانين ذات العلاقة:

كان العراق من أوائل الدول العربية التي فكرت بحماية البيئة والحد من تدهورها فكان أن شكلت ما عرف بالهيئة العليا للبيئة البشرية والتي تأسست بموجب أمر ديوان الرئاسة المنحل المرقم 2411 في 10/3/1974 وجاء ذلك عقب مشاركة العراق في مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية عام 1972 . وكانت رئاسة الهيئة قد أنيطت بوكيل وزارة البلديات آنذاك وبعضوية ممثلي الدوائر المختلفة ذات الصلة بالبيئة مارست تلك الهيئة مهام عملها لمدة أكثر من عام ونصف حين صدر قرار لمجلس قيادة الثورة (المنحل) آنذاك والمرقم 1258 في 19/11/1975 لتشكيل المجلس الأعلى للبيئة البشرية باعتباره الجهة المركزية لحماية البيئة وتحولت رئاسة المجلس الى وزير الصحة وعدلت تسميته لتصبح مجلس حماية البيئة وارتبطت بهذا المجلس دائرة عرفت باسم دائرة الخدمات الوقائية والبيئية وهي من دوائر وزارة الصحة وما لبث أسم هذه الدائرة أن تحول الى دائرة الوقاية الصحية وحماية البيئة مع الإبقاء على المجلس الذي تغيرت تسميته قليلاً وكان من بين أهم تشكيلات الدائرة المذكورة هو مركز حماية البيئة الذي كان بمثابة الذراع التنفيذي للمجلس وتمت تلك التغييرات إثر صدور قانون مجلس حماية وتحسين البيئة رقم 76 لسنة 1986 الذي بقي نافذ المفعول لغاية عام 1997 حين تحول ليصبح القانون رقم 3 لسنة 1997 الذي ما يزال نافذ المفعول حتى صدور قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009. أهم التشريعات ذات العلاقة بالبيئة والتي كانت نافذة خلال تلك الفترة وقد يكون البعض منها ما يزال نافذاً حتى اليوم هي مثلاً قانون منع الضوضاء رقم 21 لسنة 1966. ونظام صيانة الأنهار والمياه العمومية من التلوث رقم 25 لسنة 1967 ونظام الرقابة الصحية على المعامل رقم 74 لسنة 1968 وقانون الوقاية من

الإشعاع المؤين رقم 99 لسنة 1980 ونظام الهيئة العامة للخدمات الصحية رقم 2 لسنة 1984. فضلا عن قوانين اخرى (9).

عاشرا مقومات واليات وتطبيقات الضرائب الخضراء :

ان عملية تطبيق الضرائب البيئية في الهيئة جاء في ضوء تطور المسؤولية المجتمعية تحكم عملية الجباية للضرائب البيئية او الخضراء مجموعة من المقومات من هنا برزت قضية الغرامات البيئية على المسببين للتلوث سواء افراد او قطاع حكومي او خاص رغم ان هناك الكثير من التحديات والصعوبات الفنية والادارية والقانونية مع عدم تو فر المقاييس والملاكات المتخصصة او عدم وجود توصيف حقيقي لماهية الملوثات ومن يحددها وكيف يتم قياس الاثار والاضرار التي تصيب الافراد والبيئة وممتلكاتهم. وقد عملت وزارة البيئة بالتعاون مع الهيئة في فرض الغرامات البيئية كما تم السعي نحو تطبيق ضرائب الكربون والبنزين والملوثات البتروكيمياوية. وقد فرض غرامات مالية على أنشطة صناعية وخدمية مخالفة للتعليمات الخاصة بحماية والتدقيق والأنشطة للتأكد من التزامها بالقوانين البيئية النافذة في القطاعين العام والخاص بموجب قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009.

المبحث الثالث : الجانب العملي:

اولا : استجابات عينة البحث المتعلقة بالمدخل المفاهيمي للضرائب الخضراء

يعرض (الجدول 1) تحليل النتائج المتعلقة بمفهوم الضريبة الخضراء

جدول (1): التكرارات والاوساط الحسابية والانحرافات العيارية الاستجابات للعينة المبحوثة حول مفهوم الضرائب البيئية عينة الدراسة عن ماهية الضرائب البيئية.

ت	الفقرات							
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أتفق بشدة	لا أتفق	غير متأكد	أتفق	أتفق بشدة	
1	0.38	4.2	0	0	7	73	120	تعرف الضريبة الخضراء بانها مبالغ مالية يتم دفعها جبرا الى الحكومة من قبل كل من يتسبب في تلويث البيئة.
					3.5	36.5	60	%
2	029	4.7	0	0	1	55	144	او بانها تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون اضرار بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة واستخدامهم لتقنيات انتاجية مضرّة بالبيئة الدولة ويقصد بها الحماية البيئية والحد من التلوث يدفعه الفرد أو المؤسسة إسهاماتها في التكاليف والأعباء .
					0.5	27,5	72	%
3	023	4.8	0	0	0	23	167	او كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الضرائب البيئية بأنها ضريبة قاعدتها أو أساسها وحدة طبيعية أو وكيل عنها والذي اثبت تأثيره السلبي على البيئة عرقيا أو تقليديا أو بالاتفاق ،بالإضافة إلى الضرائب المتعلقة بالتلوث كل ضرائب النقل والطاقة تصنف على أنها ضرائب بيئية
						16.5	83.5	%
4	0.34	4.1 1			10	58	132	تضمن الضرائب الخضراء أن يواجه الملوثون بالتكاليف الخاصة والاجتماعية لأنشطتهم وفي حال غياب الضرائب البيئية أو أي أداة أخرى لضبط التلوث فان نشاطات مضرّة بالبيئة سوف تتنامى يتعين لفرض ضريبة
					5	29	66	%
5	0.31	4.28	0	0	27	125	48	تعد الضرائب الخضراء من أنجح الأدوات والوسائل الاقتصادية الحالية الحماية البيئية ويرى بعض الاقتصاديين شأن تلك الضريبة أن تزيد من الأسعار للمستهلك النهائي.
			.	.	13.5	62.5	24	%
0.31	4.4	الوسط الحسابي والاغراق المعاني العام						

(من جدول رقم 1) والفقرات 1، 2، 3 والمتعلقة بماهية الضرائب البيئية او الخضراء

نلاحظ ان عينة البحث قد حددت بشكل عام ادراكها لمعنى ومفهوم الضريبة الخاصة بالبيئة وتوافقها مع هذا المعنى وكما يلي:

أ- كانت نسبة اتفق واتفق بشدة في الفقرة 1 هو 96.5% في حين كانت هناك نسبة 3.5 من الاجابات غير وتتأكد وكان الوسط الحسابي لها 4.2 اما الانحراف المعياري فهو 0.38

ب- بخصوص مفهوم الضرائب مفروضة على الجهة الملوثة والعمارات سوف تساهم في حماية وتحسين البيئة. فأيضاً نجد ان هناك توافق وميل عام حول مضمون الفقرة 2 فقد بلغت 99% من العينة

ج- اما بالنسبة الى اتفاق اراء عينة البحث مع ما ورد في تعريف منظمة التعاون (OECD) فهو بنسبة 100% كونها مفهوم لمنظمة معتمد ومعيارى ويحدد الاهداف والجهة المكلفة والاليات

د- الاجابة عن الفقرة 4 فقد بينت عينة البحث وبنسبة 95% بانه الضرائب تمثل اداة ناجحة ضرورية لمواجهة الملوثين وتحميلهم بالتكاليف الاجتماعية وكانت هناك 5% اجابات غير متأكد لهذا المفهوم.

هـ- اما الفقرة نلاحظ ان 86.5% من عينة البحث متفق ومتفق بشدة مع التوجه كونها اداة ناجحة من ادوات النظام الضريبي وبالمقابل نلاحظ ان 13.5 يرون غير ذلك وبهذا نجد ان الوسط الحسابي لهذه الفقرة هو 4.28 في حين كان الانحراف المعياري 0.31 وفي ضوء ما تقدم المتوسط العام لهذا البعد 4.4 وانحراف معياري بلغ 0.31 ونلاحظ في اجمالي البعد ان عينة البحث تتوافق مع كون الضريبة البيئية مهمة واداة ناجحة وضرورية.

ثانياً: تحليل استجابات عينة البحث المتعلقة باهداف الضرائب الخضر:

يلاحظ من (الجدول، 2) الخاص بإجابات عينة البحث وآرائهم حول اهمية فرض الضرائب البيئية والاهداف التي تصبو الى تحقيقها ويلاحظ ان هناك اختلاف في نسبة التوافق من عدمه ولكن بشكل عام كان الاتجاه الاتفاق والاتفاق بشدة حول اهمية واهداف فرض هذا النوع من الضرائب.

1. اهمية الضريبة البيئية كان الاجابات على الفقرات الاربعة وفق ما يلي:

أ- ان 88% من عينة البحث يجدون فرض الضرائب لها اهمية في حين نجد 3.5% لا يتفقون مع هذه الاهمية اما 8.5% لم يحددوا نوع اجاباتهم ومن هذا نلاحظ ان الوسط الحسابي 4.3 اما الانحراف المعياري هو 0.23.

ب- ان الفقرة 2 في (الجدول، 2) بخصوص اهمية الضرائب البيئية تحفز المنتجين والمستهلكين حيث اكدت العينة المبحوثة واتفقت 75.5% في حين 20% من عينة البحث لم تحدد اجاباتهم او باقي العينة فهي 4.5% لم تتفق مع هذه الفقرة.

ج- ان اجابة عينة البحث عن الفقرة الثالثة بخصوص خلق الابداعات نجد ان غالبية العينة تتفق وبشدة مع هذا الاتجاه ولكن تبقى 5% لا ترى ذلك. كما ان الوسط الحسابي 7.4 اما الانحراف المعياري 0.29.

د- ان الفقرة الرابعة تركز على امكانية رفع الايرادات من خلال فرض الضرائب البيئية حيث نجد ان 84% من العينة توافق على مضمون الفقرة اما المتبقي فهو 6.5% لا تتفق وان 10% لم يحددوا اجاباتهم.

2. بخصوص اهداف الضريبة البيئية نجد من (جدول، 2) ان التوجه العام في اجابات هي تتجاوز الثلثين من 75% حتى 95% ويمكن معرفة تفاصيل هذه الاجابات على الفقرات بشكل تفصيلي وكما يلي:

أ- تتفق اغلب العينة البحث تقريباً عن اهمية الوعي كهدف يمكن ان تحققه الضرائب البيئية وبحدوده 86.5% والذين لا يتفقون بنسبة 1% اما الذين لم يحددوا اجاباتهم فهي 12.5% حيث بلغ الوسط الحسابي 4.3 في حين كان الانحراف المعياري 0.23.

ب- ان نسبة 91.5% من اجابات العينة تتفق حول مضمون الفقرة الثانية في اهمية تشجيع عدم التعامل مع الملوثات بالمقابل نجد ان 1.5% من العينة لا تتفق مع ذلك اي لا تحقق الاهداف اما 6.5% فكانت اجاباتهم لا تميل الى الحسم وهذا يؤشر من خلال الوسط الحسابي (3.4) اما الانحراف المعياري (0.23).

ج- من خلال الفقرة الثالثة في موضوعة الاهداف التي تحققها عملية جباية للضرائب نلاحظ ان 73.5% من عينة الدراسة تتوافق مع هذا الاتجاه ولكن نجد ان 22% من العينة لم تحدد اجاباتها ولكن بالمقابل نلاحظ ان 4.5% لا تتفق حول اهمية هذا الهدف.

د- فيما تعلق الفقرة 4 من الاهداف اتفقت العينة المبحوثة وبنسبة 94% اما المعارضين لمفهوم النص فهو 1% والباقي لم تحدد اجاباتهم وتعتبر المؤشرات الاحصائية من خلال 4.8 الوسط الحسابي اما الانحراف المعياري 0.42.

هـ- اما اجابات عينة الدراسة حول الفقرتين الخامسة والسادسة من الاهداف فقد كانت النسبة الموافقة ما بين 90-100% حيث يتبلور التوافق مع ما تصبو له اهداف التطبيق.

و- في ضوء هذا نجد ان المتوسط العام لكل من الاهمية كانت 4.2 لمتوسط الانحراف و0.45 للانحراف المعياري اما فيما يتعلق بالأهداف بكل فقراته نجد ان المتوسط العام للبعدين كان الوسط الحسابي 4.5 في حين كان المعدل العام للانحراف المعياري (0.42). وكما موضح (الجدول 2،

جدول (2): التكرارات والاطواس الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة المبحوث حول اهمية واهدافها الضرائب البيئية.

الترتيب	ت	الاسباب الموجبة لتطبيق الضرائب الخضراء						اتفق بشدة	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	1	أنها تدمج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات أو الفعاليات التي أدت إليها .	التكرار	66	110	17	5	2	4.3	0.23				
			%	33	55	8.5	2.5	1						
	2	أنها تخلق حوافز للمنتجين والمستهلكين للابتعاد عن السلوك المضر بالبيئة وخاصة إذا كانت تركز على المكافحة / التراخيص والعناصر الأخرى لمجموعة السياسات .	التكرار	80	71	40	4	5	3.9	0.54				
			%	40	35.5	20	2	2.5						
	3	ستعمل الضريبة كدافع لخلق إبداعات جديدة ، فان المكلفين بالضريبة سيسعون إلى التخلص منها من خلال الانتقال إلى إنتاج أنظف ونقل أنظف هذا الانتقال يعتبر هاما من أجل الاستدامة والمنافسة الدولية على المدى البعيد	التكرار	35	120	35	5	5	3.7	0.51				
			%	17.5	60	17.5	2.5	2.5						
	4	أنها ترفع الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة ولتمنح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتخفيض بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى مثل ضرائب العمل بهدف زيادة العمالة ولرفاه الاقتصادي.	التكرار	73	95	20	8	5	3.8	0.52				
			%	36.5	47.5	10	4	2.5						
		الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام												0.45
		أهداف الضرائب الخضراء												
	1	إمكانية ضمان بيئة سليمة وصحية من خلال رفع الثقافة و الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع والجهات ذات العلاقة	التكرار	88	85	25	2		4.1	0.45				
			%	44	42.5	12.5	1							
	2	تحفيز وتشجيع على عدم التعامل مع لموئات او المواد المسببة لها من خلال فرض لجباية	التكرار	87	97	13	-	3	4.6	0.39				
			%	43.5	48.5	6.5	1.5							
	3	إن فرض الضريبة البيئية يساهم في الردع إزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يتضمنها القانون او الإجراءات المشددة	التكرار	45	102	44	6	3	4.1	0.45				
			%	22.5	51	22	7	1.5						

0,42	4.8	-	2	10	118	70	التكرار	ان السبب الاقتصادي الأساسي لاستخدام هذه الضرائب ضمن السياسة البيئية هو ادخال تكاليف التلوث واستغلال البيئة ضمن اسعار البضائع والخدمات مما يوجه المتسببين الى المساهمة في حماية البيئة.	4
		-	1	5	59	35	%		
0.42	4.7		2	15	93	90	التكرار	تطبيق مبدئ من يلوث يدفع ويتحمل التكاليف الاجتماعية يهدف إلى حماية الإنسان بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث.	5
			1	8,5	46.5	45	%		
0.39	4.9				127	73	التكرار	إيجاد مصادر مالية تمكن الدولة في إزالة النفايات فضلا عن إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة ذات الفوائد المشتركة.	6
					63.5	36.5	%		
0.42	4.5	المتوسط العام للبعد							

ثالثا: تحليل استجابات عينة البحث المتعلقة بالأسباب الموجبة للضرائب الخضراء
ومساوى تطبيقاً:

وتضمن هذا المحور ثلاثة اسئلة عن اسباب والحاجة للضرائب الخضراء وسبعة اسئلة عن مساوى تطبيقها وكما مبين (بالجدول، 3) ويمكن تحليل اراء واتجاهات عينة البحث وفق ما يأتي:

1. ان الاسباب الموجبة لوجود نظام ضريبي بيئي وغرامات على الملوّثين تقف ورائه اسباب كثيرة من اهمها:

أ- فيما يتعلق بمضمون الفقرة 1 نجد ان نصف العينة تتفق مع ما جاء بها اما الذين لا يتفقون فكانت نسبتهم 7.5% اما المحايدون فكانت نسبتهم 35% والانحراف المعياري فهو 0.57.

ب- كانت اجابات العينة البحث المتفقة مع مضمون السبب الذي جاءت به الفقرة 2 فكانت نسبتهم 69.5% اما المحايدون فهم 20% في حين نجد ان الذين لا يتفقون بشكل تام 6.5% اما الذين لا يتفقون مع المضمون 4%.

ج- ان نسبة 80% من العينة البحث تتوافق مع مضمون واهمية فرض الرسوم الخاصة بالضرائب البيئية والدعم اقتصاديات السياحة اما الذين لم يحددوا اجاباتهم فهم 19%.

د- ان الاتجاه العام للعينة تتوافق بين 60-80% مع اهمية الاسباب الموجبة اما متوسط العام للانحراف المعياري فهو 0.57 في حين نجد ان المعدل العام للوسط الحسابي 3.5.

2. اهتم المحور الثالث في موضوع مساوئ تطبيق الضرائب البيئية فقد كانت الاستجابات وعلى النحو الاتي:

أ- حول مدى تأثير المنافسة في الصناعة المحلية سلباً نجد ان العينة البحث لا تتفق مع مضمون الفقرة الاولى بنسبة 39% اما الذين يتفقون مع ذلك التأثير فقد كانت نسبتهم 36% اما الذين لم يحددوا اجاباتهم فقد كانت 25% وهذا يلاحظ بأن الوسط الحسابي كان 2.8 في حين نجد ان الانحراف المعياري بلغ 0.29

ب- ان عينة الدراسة تؤكد ان فرض ضرائب اضافية تساهم في التذكير في التهرب الضريبي وخصوصاً على المدى البعيد حيث بلغت نسبتهم 83.50% اما الذين لا يتفقون مع مضمون هذه الفقرة كانت 1.5% اما النسبة الباقية والبالغة 15% لم تكن اجاباتهم محددة.

ج- ان عينة الدراسة توافق بشكل عام مع مضمون الفقرة من حيث التأثير على الفقرة من خلال ارتفاع التكاليف التي يتحملها المستهلك حيث كانت نسبتهم 95% اما المعارضون فهم 2.5% اما الذين لا يجدون اجابة فكان 2.5% من هنا نجد ان الوسط الحسابي 4.25 اما الانحراف المعياري فهو (1.91). وهذا الاتجاه نفسه متقارب مع مضمون الفقرة الرابعة وبحدود 91.5% من عينة الدراسة تتوافق مع ما سوف يسبب من تأثير على الفقراء.

د- وعن مضمون الفقرة الخامسة نجد ان اتجاه عينة الدراسة لا تتوافق مع ما جاء بها وبنسبة 55% اي اكثر من نصفها ولكن نلاحظ ان 30% تتوافق ولكن بالمقابل ان هناك 17% لم يحدد و اجاباتهم. ومن هنا نجد ان عملية تحسين البيئية لا علاقة لها بزيادة اسعار النفط.

هـ- بلورة الفقرة السادسة فكرة ان هناك ارتفاع التكاليف من خلال تطبيقه حيث اتفقت عينة الدراسة حول ذلك السبب وبنسبة 92%.

و- الملاحظ من الاتجاه العام لبيئة الدراسة حول المساوئ المحتملة من تطبيق نظام الضريبة البيئية بتشكيل متوافق مع مضمون الفقرات الستة المشار اليها في جدول (3). وبالتالي

نجد ان متوسط العام لكل من الوسط الحسابي كان 4.5 اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.43.

جدول (3): التكرارات والاوراسط الحسابية والانحرافات المعيارية الاستجابات العينة المبحوث حول الأسباب للضرائب الخضراء.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا تتفق بشدة	لا تتفق	غير متأكد	اتفق	تتفق بشدة	الفقرات الالهية	ت	التردد
							الاسباب الموجب الضريبية الخضراء		
0.57	1.3	5	10	70	87	23	التكرار	1	
		5	5	35	43.5	11.5	%		
0.56	4.3	13	8	40	78	61	التكرار	2	
		5.6	4	20	39	30.5	%		
0.58	3.9	2	-	38	104	56	التكرار	3	
		1		19	52	28	%		
0.57	3.5						المتوسط العام للبعد		
مساوى تطبيقات :									
0.29	2.8	24	54	50	66	6	التكرار	1	
		12	27	25	33	3	%		
0.39	3.9	0	3	30	93	74	التكرار	2	
			1.5	15	46.5	37	%		
0.37	4.2		5	5	142	48	التكرار	3	



			2.5	2.5	71	24	%	في مجال الضرائب المفروضة على للضرائب الخضراء	
0.51	3.9		3	34	97	66	التكرار	مما يدفع مؤيدي الضرائب البيئية الى تفضيل الضرائب التي يكون تأثيرها اقل على الفقراء أو يطالبون بدفع تعويضات للفقراء من جراء تضررهم من هذه الضرائب.	4
			1.5	17.5	48.5	33	%		
0.78	2.1	52	58	30	50	10	التكرار	قد لا تقود زيادة الضرائب البيئية إلى تحسينات بيئية خاصة إذا ترافقت زيادة معدلات لضريبة بزيادة في أسعار النفط .	5
		26	29	15	25	5	%		
0.52	3.2	6	30	34	93	37	التكرار	يمكن أن تتضارب النوايا التنظيمية أو لمقاصد التنظيمية للضرائب مع فكرة السياسة لضريبة الوقائية	6
		3	15	17	46.5	18.5	%		
0.35	4.6		2	14	137	47	التكرار	إدماج تكاليف الخدمات البيئية والأضرار (و الإصلاحات) مباشرة في أسعار السلع والخدمات أو الأنشطة التي تسببت في حدوثها.	7
			1	7	68.5	23.5	%		
0.54	4.3	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام							

رابعاً: تحليل استجابات عينة البحث المتعلقة بتحديات ومقومات تطبيق نظم الضرائب الخضراء في العراق:

تمكن توضح التحديات التي تواجه الضرائب الخضراء ومقومات تطبيقها ما في (الجدول، 4).

جدول (4): التكرارات والاطواس الحسابية الانحرافات المعيارية الاستجابات العينة حول التحديات ومقومات تطبيق الضرائب الخضراء في العراق.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق بشدة	لا اتفق	غير متأكد	اتفق	اتفق بشدة	الفقرات الالهية	ت	الترتيب
							التحديات التي تواجه سن قانون الضرائب البيئية		
0.54	3.7	4	2	50	96	48	التكرار	1	تغيير في النوايت الاساسيات كونها لا تقرض ان المقاس الواحد يتناسب مع كل الحالات.
		2	1	25	48	24	%		
0.38	4.7		4	16	107	73	التكرار	2	تحتاج الى استخدام مزيج من التقنيات الحديثة والبحث عن افضل اسلوب
			2	8	53.5	36.5	%		
0.38	4.7		2	6	114	78	التكرار	3	حاجه واضع القانون الى السياسة البنية والسياسة الضريبية الى ان يقيموا حوارا مشتركا .
			1	3	57	39	%		
0.43	4.2	3	-	32	98	67	التكرار	4	صعوبة التأثير على السلوك بشكل فاعل وهذا يجد صعوبة تسويقية للضرائب .
		1.5		16	49	33.5	%		
0.54	3.3	30	21	19	70	60	التكرار	5	الارادة السياسة والاقتصادية وضرورة تغيير الواقع.
		15	10.5	9.5	35	30	%		
0.32	3.8		2	12	108	78	التكرار	6	الحاجة الى افراد من ذوي الحس لبيئي ولهم الرغبة والخبرة.
			1	6	54	39	%		
0.32	4.8			2	166	32	التكرار	7	نقص ادوات القياس والتقييم.
				1	83	16	%		
0.42	3.7							الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	
							مقومات تطبيق الضرائب البيئية		
0.38	3.4			8	172	20	التكرار	1	تطوير المنظومة التشريعية الخاصة بالغرامات والجباية لحماية البيئة
				4	86	10	%		



0.31	3.7		2	7	102	89	التكرار	تساهم الإدارة البيئية وتطبيقات الجودة في النظام الضريبي في تنفيذ عملية الضرائب البيئية	2	
			1	3	51	44	%			
0.32	3.9		8	20	124	48	التكرار	تطوير الوعي لدى جمهور المكلفين وتنمية المسؤولية المجتمعية اتجاه حماية البيئة	3	
			4	10	62	24	%			
0.41	3.7	0	4	16	142	38	التكرار	تهيئة الملاكات المتخصصة والاهتمام بالتدريب والتطوير	4	
		0	2	8	71	19	%			
033 .	3.4		-	22	112	66	التكرار	ايجاد المعايير المناسبة وتحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ الغرامات للتخلص من الازدواج	5	
				11	56	33	%			
0.35	3.7	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام								

ويلاحظ من خلال (الجدول، 4) والذي يتضمن اجابات واء وميول العينة البحث والتي اختلفت وبتباين بحيث تراوحت في عمومها بالنسبة للتحديات ما بين 66-98%.

1. بخصوص المقومات التي تساهم في انجاح عملية التطبيق فقد تراوحت ما بين 85% - 90% ويمكن التعرف على ذلك من خلال تحليل ومناقشة الآراء وكما يلي:

أ- ان الفقرة الاولى تضمنت بأن المقياس الواحد غير مناسب حيث ابدت العينة البحث توافقها مع هذا التحدي بنسبة 72% متفق لوجود مثل هذا التحدي اما الذين لا يتفقون فقد كانوا 3% اما الذين لم يحددوا اجاباتهم فقد كان 25%.

ب- اما الفقرة الثانية المتضمنة اهمية وجود تقنيات حديثة وحجم الصعوبات فقد كان نسبة عينة الدراسة التي توافق تماماً وتوافق على المضمون حيث تبلغ نسبتها 90% اما الذين كانوا غير متأكدين فهم 8% اما الذين لا يتفقون فهم 2% وبهذا نجد ان الوسط الحسابي كان 4.7 اما الانحراف المعياري فهو 0.38

ج- ان اجابة العينة البحث عن الفقرة الثالثة والمتضمنة اهمية توفير التشريعات التي تمثل تحدي مهمة في مجال تطبيق الضرائب البيئية فقد كان الاتجاه العام العينة البحث متفقة مع المضمون بنسبة 96% اما غير المتأكدين او غير المتفقون فقد كانت النسبة 4% وهذا يؤكد اهمية التشريعات.

د- وعند مراجعة الفقرة الرابعة والخاصة بالتحديات نجد ان العينة البحث تتوافق مع مضمون والخاصة بأهمية تغيير السلوك حيث بلغت النسبة 82.5% اما المعارضون لهذا التحدي فكانت نسبتهم 1.5 وبالمقابل نجد ان الذين لم يحددوا اجاباتهم نسبتهم 16% وبهذا نجد ان الوسط الحسابي بلغ 4.2 اما الانحراف المعياري فكان 0.43.

ه- في الفقرة الخامسة نلاحظ اهمية الارادة والسياسة الاقتصادية كتحدي حيث نجد ان عينة الدراسة تتأرجح بين ذلك حيث نجد ان النسبة التي تتفق مع هذا الاتجاه هي 65% اما الذين لا يتفقون فهم بحدود 25.5% اما اولئك الذين لم يحددوا اجاباتهم بذلك فقد كانت نسبتهم 9.5%.

و- ان الفقرة السادسة في هذا المحور تؤكد ان خبرة الافراد تمثل تحدي امام تطبيق الضرائب البيئية حيث نجد ان عينة الدراسة تتفق بشكل عام حول مضمون الفقرة وبنسبة 93% اما الذين لا يتفقون ولم يحددوا اجاباتهم فقد كان بحدود 7% من هنا كان الوسط الحسابي 3.7 اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.31.

ز- وحول فقرة ادوات المقياس التقييم فان العينة البحث تتفق بشكل مطلق وبحدود 99% اما الذين لم يحددوا اجاباتهم فكانت النسبة الباقية.

في ضوء ذلك نلاحظ ان العينة البحث متفقة حول اجراءات التحدي وان المتوسط العام لهذا المحور قد بلغت نسبة 3.7 عن الوسط الحسابي اما الانحراف المعياري فقد كان 0.42
2. اما بالنسبة المقومات تطبيق نظام الضرائب البيئية واثرها في الحد من التلوث فقد كان اتجاهات واجابات عينة الدراسة متوافقة مع اهمية هذه اليات والاجراءات تتراوح بين 84%- 98% ومن خلال مجموعة الفقرات التي تضمنها جدول 4 ويلاحظ ان متوسط العام للوسط الحسابي قد بلغ 3.7 في حين كان المتوسط العام للانحراف المعياري هو 0.42 ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- الفقرة الاولى والتي تتضمن اهمية المنظومة التشريعية فان عينة الدراسة تتفق بشكل عام وبحدود 96% تعتبر مضمون الفقرة ضروري اما الذين لم يحددوا اجاباتهم فهم 4% في حين لا يوجد من لا يتفق.

ب- اما رأي عينة الدراسة بمضمون الفقرة الثانية والتي تتضمن اهمية الادارة البيئية وتطبيقها الجودة في تطبيق الضرائب البيئية فقد بلغت النسبة المتوافقة هي 95% اما الذين لا

يتفقون فهم 1% في حين كانت نسبة الباقي ضمن لم يحددوا اجاباتهم ومن هنا نلاحظ ان الوسط الحسابي قد اصبح 3.7 في حين ان الانحراف المعياري بلغ 6.3.

ج- اما الفقرة الثالثة فهي ضرورية والتي تمثل تطوير الوعي وبهذا نجد ان عينة الدراسة توافق مع هذا المضمون وبنسبة 86% اما الذين لا يجدون انه ضروري فهو 4% اما الذين لم يحددوا اجاباتهم 10%. ومن هنا نلاحظ ان الوسط الحسابي 3.9 اما الانحراف المعياري فهو 0.32.

د- تضمنت الفقرة الرابعة في هذا المحور حول اهمية الملاكات في نجاح منظومة الضريبة البيئية حيث نلاحظ ان عينة الدراسة تتوافق بالاتجاه العام وبنسبة 90% اما النسبة الاخرى فهي اما غير موافقة 2% اما غير المتأكدون فهي 8%.

هـ- ان الفقرة الخامسة والتي تمثل المعايير الاساسية في قياس التلوث والغرامات والملاحظات اجابات عينة الدراسة كانت متوافقة 89% اما الذين لم يحددوا اجاباتهم فقد كانت 11%.

في ضوء كل هذا يلاحظ ان الاتجاه العام كان متفق على ضرورة توفر هذه المقومات وعلى هذا نجد ان متوسط العام للبعد فقد كان الوسط الحسابي هو 3.75 اما الانحراف المعياري 0.35.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

اولا الاستنتاجات:

يمكن بلورة اهم الاستنتاجات:

1. ان الضرائب البيئية تمثل اداة ناجحة وضرورية في حماية البيئة وان ادارتها والعمل بها من خلال تحميل الملوث او السبب التكاليف الاجتماعية والافراد امر لا بد منه حيث ان غيابها حتما سوف يضر بالبيئة والانسان.
2. قلة التشريعات مع وجود التحديات وصعوبة وجود مقياس او معيار قياسي مع قلة الافراد المتخصصين يصعب عملية تطبيق نظام الضريبة البيئية وهذا ماكدته عينة البحث في اجاباتها وإن تطبيق هذا النوع من الضرائب يتطلب إصلاح ضريبي شامل ضمن خطة ثابتة وبعيدة المدى.
3. إعادة النظر بالعقوبات في القوانين النافذة على الشركات الملوثة للبيئة وإصدار تشريعات تكون أكثر صرامة وراعاة بحق الملوثين والمسببين

4. رغم ما لأهمية تطبيق الضرائب هناك مساوى كثيرة او نتتاج سلبية يتحملها الفقراء والقطاع الصناعي مع احتمال ان تقود الضرائب البيئية إلى التهرب الضريبي على المدى البعيد أما في المدى المنظور فمن الممكن مع الزيادة التدريجية لمعدلات الضرائب وإيراداتها إن يزيد العائد منها.
5. ضعف المسؤولية المجتمعية من قبل المؤسسات اتجاه المجتمع وما يصيبه من اضرار دون اعتماد اي انظمة الادارة البيئية وهذا ما أكدته عينة الدراسة بشكل متوافق بأغليتها المطلقة.
6. اكدت عينة الدراسة أغليتها بان الوعي الضريبي مازال ضعيفا بشكل عام في العراق بسبب ضعف التسليط الاضواء من قبل وسائل الاعلام السياسة الضريبة وعلاقتها بالبيئة ويعد من الأسباب الرئيسة لتفاقم مشكلة التلوث البيئي.
7. ضعف الرقابة وما ينجم عنها من تهرب الضريبي وخصوصا فيما يتعلق بالضريبة الخاصة بالبيئة. فضلا عن وجود جهات رقابية عديدة تعمل على مراقبة عمل الضرائب البيئة في مما يسبب وجود حلقات اضافية تصعب عملية تحديد المتسبب بالتلوث.
8. عدم وجود تخطيط لتطبيق الضرائب البيئية مما يصعب اجراء خطوات اساسية سواء تحديد الهدف وتحديد السلوك الواجب تغييره، رغم إن (الضرائب البيئية) سوف تساهم في الحد أو الإقلال من انبعاثات الغازات الناجمة وهذا ما توافق عليه اغلب العينة المبحوثة.
9. ان حالة الازدواج بالتطبيق ما بين الهيئة العامة للضرائب ووزارة البيئة، فضلا عن، حالة الفساد مع صعوبة القياس والاجراءات الصعبة التي تتم من خلال تنفيذ المعاملات الضريبية.

ثانيا: التوصيات:

1. اصدار التشريعات اللازمة في مجال الجباية الضريبية البيئية والغرامات الخاصة بالتلوث البيئي والاضرار الناجمة على الحياة ومقومات البيئة وسلامة الانسان. مع تبني منظومة تشريعية خاصة بالغرامات البيئية بشكل تمكن من حماية البيئة وتحسينها فضلا عن امكانية ان تكون رادعة للأفراد والشركات الملوثة.
2. ادخال تطبيقات نظم ادارة الجودة والبيئة لما له من دور في تطبيق نظم الجباية للغرامات البيئة على المؤسسات والشركات المسببة للتلوث والاضرار على الانسان و البيئة ومقوماتها.

3. السماح للوحدات الإنتاجية التي تمتلك تكنولوجيا إنتاجية جديدة تقلل من التلوث البيئي بالاعتماد على الاستهلاك المعجل ومعونات الاستثمار في حساب أقساط الاستهلاك لأغراض الضريبة وذلك في نطاق حساب ضرائب الدخل مما يساعد في تحقيق وفورات ضريبية تساهم بنفس الوقت في تحفيز المشروعات على تخفيض مستويات التلوث.
4. إعفاء العدد والآلات غير الملوثة للبيئة من الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات ومن ثم تخفيض تكلفة الحصول عليها.
5. ضرورة تفعيل أدوات النظام الضريبي والعقوبات البيئية والشرطة البيئية والمراقب البيئي بالشكل الذي يخفف من التجاوزات المستمرة مع تفعيل الدعم والإعانات للأنشطة التي تكون صديقة للبيئة.
6. متابعة المشكلات التي يفرزها تطبيق الضرائب البيئية المقترحة، والعمل على سد كل الثغرات التي تظهر أثناء التنفيذ .
7. ضرورة إيجاد معايير بيئية تتناسب مع المقومات المحلية عملية ومنسجمة مع المعايير الدولية وذلك لضمان فرض رقابة بيئية على الأنشطة الملوثة للبيئة.

المصادر

1. خضر. بارزان علي. (2008). تقييم أداء الإدارة الضريبية وعلاقته بالحصيلة الضريبية. بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
2. تقرير الامم المتحدة للتنمية وحماية البيئة. (2007).
3. جنابي، طاهر. (2011). المالية العامة والتشريع المالي. مكتبة العاتك مصر، ومكتبة القانونية، بغداد بغداد،
4. خوري، عصام، وناعسة، عبير. (2007). النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي، مجلة تشريhin للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 1.
5. الربيعي، قاسم كاظم حميد. (2011). استخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة عن عوادم السيارات أنموذج مقترح للضريبة البيئية في العراق. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

6. السعدي، ربيعة عطا الله حسين. (2011). الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي دراسة تطبيقية في معمل أسمنت كربلاء. المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
7. طاقة، محمد والعزاوي، هدى. (2010). اقتصاديات المالية العامة. دار الحامد للنشر، عمان، الاردن.
8. عارد، جون نورد، حيل اريدلبن فاليري. (2000). مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرحض القابلة للتداول. من اصدارات صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية.
9. عبود، سالم محمد، خلف، صلاح نوري. (2011). مناهج واساليب الرقابة والتدقيق البيئي بين النظرية والتطبيق. دار الدكتور للعلوم، بغداد.
10. عبود، سالم محمد. (2011). مدخل الى محاسبة التكاليف البيئية. دار الدكتور للعلوم بغداد، العراق
11. العبيدي، سعيد علي. (2011). اقتصاديات المالية العامة. دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان.
12. عبدالواحد، عطية. (2001). الضريبة البيئية. مجلة العلوم والقانونية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الاول.
13. عبد الحميد، محمد عبد الرؤوف. (2014). السياسة الخضراء لموازنة اهداف الطاقة والبيئية. مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي.
14. العلي، عادل فليح. (2011). المالية العامة والقانون المالي والضريبي. دار إثراء للنشر، عمان.
15. كولستاد، شارلس، ترجمة احمد يوسف عبد الخير. (2005). الاقتصاد البيئي. النشر العلمي، السعودية.
16. الكافي، مصطفى يوسف. (2014). اقتصاديات البيئة. دار ارسلان، سورية.
17. مبروك، نزية عبد المقصود محمد. (2011). الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
18. نصر الله، عباس. (2015). المالية العامة والموازنات العامة للدولة منشورات زين. بيروت، لبنان.
19. الوقائع العراقية. (2010). وزارة العدل جمهورية العراق العدد 4142.